التحرير المالي وأثره على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية

أ. عليوة علي
أستاذ مساعد "أ"
جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر

الملخص:

عرف قطاع الصناعة في الدول العربية جملة من التحولات منها ما أفرزه الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومنها ما أفرزته التطورات الاقتصادية العالمية، متمثلة في العولمة وفي التحرير الاقتصادي، لكن الملاحظ هو ضعف نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من عديد الإصلاحات التي مست قطاع الصناعة والتي هدفت إلى خلق التنافسية وترقية القطاع وتحسين خدماته.

الكلمات المفتاحية: تحرير مالي، قطـــــاع صناعي، نمو اقتصادي، دول عربية.

Abstract:

Given the present context of globalization, the impulse of economic reforms along the lines of a market oriented – economy has triggered the transformation of the Arab Industry sector. But noted is twice the percentage contribution of this sector to the GDP in spite of many reforms which touched the manufacturing sector, which aimed to create a competitive and upgrade the sector and improve its services.

Keywords: Financial liberalization, industrial sector, economic growth, Arab countries.

مقدمة: تطورت ظاهرة التدفقات الدولية لرأس المال وسايرت مختلف التغيرات التي شهدها نظام النقد الدولي في مختلف مراحله إلى يومنا هذا، كما تعتبر هذه التدفقات المالية الدولية إحدى أهم ظواهر العولمة التي أصبحت تستقطب اهتمام الباحثين والاقتصاديين في كل أنحاء العالم.على أساس أنها أهم ظاهرة عالمية مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ. ولعل أهم ما ميز العقدين الأخيرين هو التزايد الكبير في حجم وسرعة الحركة الدولية لرأس المال في إطار ما يسمى بالعولمة المالية واتجاه الدول نحو سياسات التحرير الاقتصادي بكل جوانبه.

أولا: إشكالية الدراسة

يعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية في أي مجتمع وأي نشاط اقتصادي، كونه مكوّن هام ورئيسي من مكونات للاقتصاد الوطني، ويساهم القطاع الصناعي بشكل مباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال امتصاص العمالة المحلية، ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، كما يعمل القطاع الصناعي على تحريك قطاعات أخرى والمساهمة في دوران عجلة النمو نحو الأمام.

وسوف نحاول عبر ورقة العمل هذه، أن نبين وفق النظرة الأولى الإشكالية التالية:

– **ما هو واقع القطاع الصناعي بعد عملية التحرير المالي في الدول العربية؟ ما مدى تأثر هذا القطاع بالأزمة المالية؟**

ولتبسيط الدراسة نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما مفهوم التحرير المالي وما مكانته ضمن الاقتصاديات؟

– ما تأثير التطورات الاقتصادية الحديثة؟

– ما هي التغيرات التي طرأت على هيكل القطاع الصناعي في ظل التحرير المالي في الدول العربية؟

ثانيا– فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في هـــذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤدي التحرير المالي إلى خلق بيئة مناسبة لممارسة مختلف الأنشطة الحيوية في الاقتصاد، تمكنها من حشد وتخصيص الموارد الماليـــة لخدمة الأغراض التنموية؛

- رغم أن الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال من شأنه أن يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الدول النامية ستواجه مصاعب كبيرة فيما يخص إمكانية الاستفادة من رأس المال الأجنبي؛

ثالثا– أهـــداف الدراسة

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة العلاقة بين تطورات التدفقات الدولية لرأس المال ومدى تأثيرها على نشاط القطاعات الاقتصادية العربية؛

- إجراء تقييم تجريبي لآثار تدابير التحرير المالي على الأداء القطاع الصناعي باعتبار من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاديات العربية؛

- تحديد العوامل التي تتحكم في تدفق رؤوس الأموال والعوامل التي تعيق حركتها، ومن ثـــم وضع وتوفير الظروف الملائمـــــــة لاستقطابها.

رابعا– منهجية الدراسة

من خلال التساؤلات الواردة في الإشكالية يتضح أن المنهجية التي سنتبعها في هذه الدراسة سوف تقتصر على المنهج الوصفي التحليلي للحقائق والمعطيات التي تم الحصول عليها من مختلف المراجع.

خامسا– تقسيمات الدراسة

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، حاولنا تقسيم البحث إلى ثلاث عناصر رئيسية هي:

I. **أساسيات حول التحرير المالي.**
II. **أثر التحرير المالي على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية.**
III. **الأزمة المالية العالمية وأثرها على القطاع الصناعي في الدول العربية.**

I. أساسيات حول التحرير المالي.

1- مفهوم التحرير المالي:

لقد أضحى التحرير الاقتصادي والتجاري سمة أساسية من سمات البيئة العالمية في نهاية القرن العشرين سواء فيما يخص تجارة السلع أو الخدمات، ومع التوجه نحو العولمة حيث شكل تحرير تجارة الخدمات في إطار دولي متعدد الأطراف تحديات كبيرة تختلف طبيعتها عن تلك التي تواجهها تجارة السلع، ويعزى ذلك إلى كون غالبية الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات هي القوانين والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية التي تقف أمام عبورها الحدود الوطنية، والتي تعتبر أقل وضوحا بكثير من الحواجز الجمركية وأكثر صعوبة في تقييم أثارها المقيدة على تجارة الخدمات.

ومن هنا يمكن القول بأن التحرير عموما يتمثل في إزالة جميع أو بعض العراقيل والحواجز القانونية والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية التي تقف شهدته تكنولوجيات الاتصال فقد ازداد تحرير الخدمات، وخاصة منها المالية بما فيها التأمينية والمصرفية والتي تعتبر الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية.

2- مرحلة التحرير المالي[1]:

تزامنت هذه المرحلة مع وصول "مارغريت تاتشر" إلى الحكم في بريطانيا وتولي "بول فولكر" رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي؛ وهما معروفان بتشجيعهما لتحرير الحياة الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتميزت بما يلي:

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا و خروجا؛ واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات(30% من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا) وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، لا سيما سندات الخزينة.
- توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة؛
- توسيع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار. وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

II. أثر التحرير المالي على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية.

تعتبر الصناعة في الوطن العربي حديثة النشأة، فهي وليدة الستينات ويعود ذلك إلى خلفيات عديدة، منها عمل الاستعمار الذي أخر حركة التصنيع في الوطن العربي فبعد استقلالها أدركت قيمة هذا القطاع الاستراتيجي وسارعت على إرسائه حسب إمكانياتها ومواردها.

1- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي

بعد حصول الدول العربية على استقلالها انتهجت سياسة تنموية ارتكزت فيها على القطاع الصناعي الذي تبلور في شكلين رئيسيين هما: تطوير الصناعة التحويلية كبديل للاستيراد، وإقامة صناعة استخراجية.

الجدول (01): قيمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية للفترة (1985- 2000) مليار دولار

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في PIB (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في PIB (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في PIB (%)
1985	98,0	-	26,1	34,5	-	10,2	132,5	-	36,3
1990	110,2	-	23,1	49,5	-	10,4	159,7	-	33,5
1992	105,8	-	21,8	50,3	-	10,3	156,1	-	32,1
1993	96,9	-8,4	19,9	48,9	-2,8	10,1	145,8	-6,6	30,0
1994	92,6	-3,4	18,5	53,4	9,2	10,7	145,4	0,8	29,2
1995	103,4	12,4	19,4	57,8	8,2	10,8	161,2	10,9	30,2
1996	127,3	23,1	21,8	62,2	7,6	10,7	189,5	17,6	32,3
1997	129,6	1,8	21,4	66,2	6,4	10,9	195,7	3,3	32,5
1998	90,7	30,0-	15,4	67,4	1,8	11,5	158,1	-19,2	26,9
1999	115,9	27,8	18,6	70,6	4,7	11,4	186,5	18,0	26,9
2000	179,3	50,4	25,6	75,6	6,0	10,8	254,1	33,8	36,4

المصدر: التقارير العربية الموحدة لسنوات 1986، 1997، 1998، 1999، 2000، ص 43، ص46، ص49.

يتضح من الجدول السابق:

- تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 36,3% سنة 1985 إلى 33,5% سنة 1990، واستمر هذا التراجع طوال فترة التسعينات ليستقر عن عند حد أدنى 26,9% سنة 1999. غير أنه لوحِظ تحسن في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة 2000 حيث قُدِّرا هذه المساهمة بـــ 36,4% وبزيادة قدرها 0,1% عن سنة 1985. ويرجع سبب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية مما أضعف مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية وقيمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

– تراجع أيضا مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في إجمالي الناتج المحلي من 26,1% سنة 1985 لتصل إلى 18,6% سنة 1999.

– استقرار مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1985– 2000 في مجال 10% ماعدا سنتي 1998 و1999 ارتفت النسبة إلى 11,5% و11,4% على التوالي.

الشكل (01): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنتي 1995 و2000.

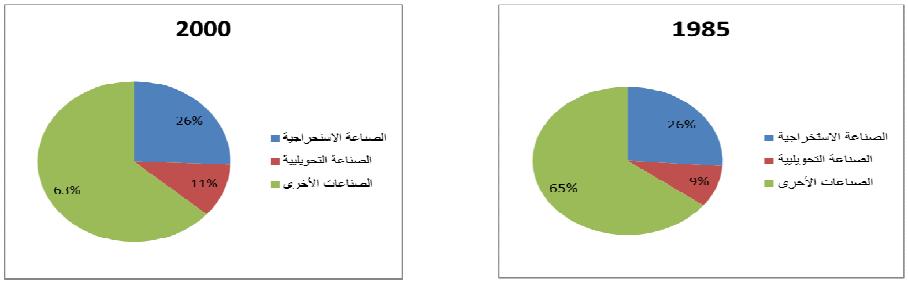

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

2– العمالـــــــة والإنتاجية في القطاع الصناعي العربي:

بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 1999 نحو 17,6 مليون عامل، وهو نفس حجم العمالة المقدر في السنة السابقة تقريبا[2]. وقد لوحِظ انخفاض معدل نمو العمالة الصناعية الذي كان يقدّر بـــ 17,9مليون سنة 1998، واستمر هذا الانخفاض إلى 16,3 مليون عامل سنة 2000[3]. ومن أسباب ذلك أن المنشآت الصناعية العربي أصبحت تميل إلى استخدام التقانة الحديثة التي تتصف عادة بكثافة رأس المال بدلا من كثافة العمالة؛ وأن القطاع العام الصناعي في معظم الدول العربية قد تراجع بسب تأثيرات الخصخصة وبالتالي قلّ توظيف العمالة[4].

الجدول (02): نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) دولار للفرد

	نصيب الفـــــــرد			قيمة إنتاجية العامل العربي
	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	المجمـــوع	
1985	535	192	727	-
1990	502	226	728	11491
1995	232	416	648	9481
1997	497	254	751	11084
1998	340	253	593	8967
1999	425	259	683	10575
2000	461	270	911	15636

المصدر: – التقرير العربي الموحد لسنة 1999 ص51 بالنسبة لسنوات: 1990، 1995، 1997ن 1998، 1999.

– التقرير العربي الموحد لسنة 2000 ص 61.

نلاحظ من الجدول السابق:

- تحسن في إجمالي نصيب الفرد من ناتج الصناعة العربية خلال فترة التسعينات بحيث كان يتراوح ما بين [594- 767] دولار، ثم تحسن في سنة 2000 أين بلغ 911 دولار لفرد الواحد.
- بلغ نصيب العامل في الصناعة الاستخراجية 497 دولار عام 1997 مقابل 490 دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض سنوات 1998، 1999 و2000 إلى 340 و425 و461 دولار على التوالي. وتعتبر حصة الفرد من الصناعة الاستخراجية ضعف حصته من الصناعة التحويلية التي بلغت 226 دولار سنة 1990 و254 سنة 1997 و270 دولار سنة 2000.

الشكل (02): إنتاجية العامل العربي بالأسعار الجارية دولار للفرد

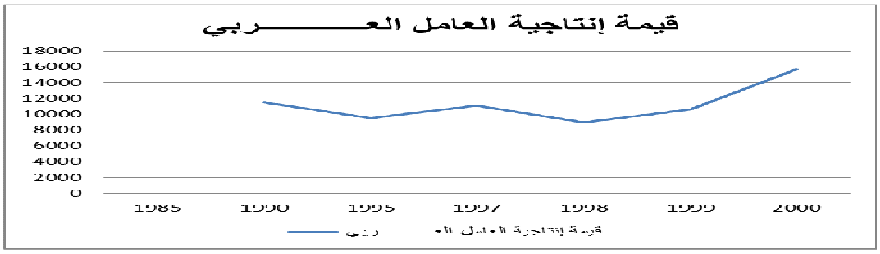

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

كما نلاحظ تذبذب في إنتاجية العامل العربي خلال فترة التسعينات حيث كانت مرتفعة في سنوات 1990، 1997 و1999 بلغت 11491 دولار للفرد سنة 1990 و10575 دولار للفرد سنة 1999، كما أنها كانت منخفضة في سنوات 1995 و1998 أين بلغت 9481 دولار و8967 دولار للفرد على التوالي.

الشكل (03): نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) دولار للفرد

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق.

أما عند مقارنة إنتاجية العامل في الصناعة العربية مع مثيلاتها في الدول الأخرى بالبيانات المتوفرة لسنة 1998، فإننا نجدها تعادل نحو 37% من إنتاجية العامل الصناعي في كوريا، ونحو $\frac{1}{6}$ إنتاجية العامل الصناعي في كل من الولايات المتحد الأمريكية وفرنسا وألمانيا. وفيما يلي جدول يوضح إنتاجية في بعض الدول العربية غير النفطية.

الجدول (03): الإنتاجية الصناعية العربية بالمقارنة مع بعض الدول الصناعية لسنة 1998

البلد	مجموع القطاع الصناعي للدول العربية	مصر	تونس	الأردن	كوريا الجنوبية	و م أ	فرنسا	ألمانيا
الإنتاجية (دولار / عامل)	8967	3451	4137	9393	24419	57047	60470	60606

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 1999، ص 52.

3- التوزيع النسبي لمساهمات القطاع الصناعي العربي:

ينقسم قطاع الصناعة للدول العربية إلى نوعين رئيسيين هما:

- **قطاع الصناعة الاستخراجية:** وتشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد والنحاس والزنك والذهب، والخامات غير المعدنية مثل: الفوسفات والبوتاس.

قدّرت القيمة المضافة لنشاط الصناعة الاستخراجية خلال عام 1999 بنحو 27,8% نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما رفع من نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية بحوالي 18,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 15,4% سنة 1998 وهي نسبة جد ضعيفة إذا ما قورِنت بسنة 1985 التي كانت تقدر بـــ 26,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشكل إيرادات النفط والغاز نحو 82% من ناتج الصناعة الاستخراجية، في حين أن قيمة استخراج الخامات غير المعدنية (الفوسفات والبوتاس) تمثل 12% والخامات المعدنية نحو 6%.

- **قطاع الصناعة التحويلية:** ويرتكز في عدد من الصناعات مثل صناعة البتروكيماويات والمشتقات البترولية والتي ساهمت بنحو 25% من قيمة الصناعة التحويلية الإجمالية في سنة 1999، والمنسوجات والملابس بـــ 14%، والصناعات الغذائية 21%، والمعدات وآلات النقل بـــ 13%. وتشكل الصناعات الأخرى التي تشمل الصناعات الكهربائية والهندسية والخشل والورق وغيرها ما يقارب 27%. وقد تميّز نشاط الصناعات التحويلية بالتذبذب حيث سجّل أعلى معدل نمو سنة 1994 بمقدار 9,2% مقارنة ب (-2,8%) سنة 1993. غير أن نشبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي بقي مستقرا في حدود 11% وسجّل أعلى نسبة له سنة 1998 بـــ 11,5% وارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى 75,6 مليار دولار سنة 2000 مقارنة بـــ 70,6 مليار دولار سنة 1999 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط.

الشكل (04): التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الدول العربية سنة 1999

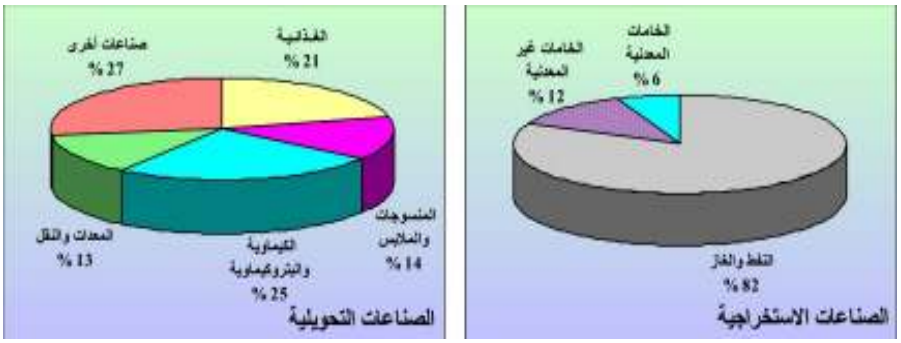

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 1999، ص 53.

4- صناعة النفط في الدول العربية

يعتبر النفط أكبر من مصادر القوة والتأثير في العالم باعتباره سلعة محورية في النشاط الاقتصادي؛ ومادة أولية للصناعات الأخرى.

ويتمتع الوطن العربي بمستودع نفطي كبير يختلف عن نفط العالم من حيث غزارة الإنتاج، انخفاض التكلفة وجودة النوعية. وبلغ احتياطي النفط لدى الدول العربية نهاية عام 1999 حوالي 645 مليار برميل شكل نسبة 63% من الاحتياطي العالمي.

الجدول(04): عوائد الصادرات النفطية للدول العربية للفترة (1990- 2000) مليار دولار

السنة	1990	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الدول العربية	103,0	100,6	116,4	118,2	82,0	118,0	179,9
دول الأوبك	97.3	94,4	108,6	110,0	76,7	109,7	167,0

المصدر: هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 551.

انعكس ارتفاع أسعار النفط سنة 2000 إيجابيا على عائدات الدول العربية واقتصاداتها، حيث بلغت قينة صادراتها النفطية 180 مليار أي بزيادة قدرها 62 مليار دولار مقارنة مع سنة 1999. وتعتبر هذه الزيادة في العائدات البترولية الأعلى للدول العربية منذ سنة 1982.

III. الأزمة المالية العالمية وأثرها على القطاع الصناعي في الدول العربية.

1- بداية الأزمة وأسبابها:

انطلقت الأزمة المالية العالمية مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي"ليمان برادرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكد تنبؤات ألن غرسيبان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز". في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، بدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال عام 2008 إلى 19 بنكًا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

يكمن اختزال أهم أسباب الأزمة المالية العالمية فيما يلي:

– **الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:** شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008 ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز(Daw Jonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور(S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك(NASDAQ) 95,2 نقطة[5]. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـــ3,2%، كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2,98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9,1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9,5% وهو أكبر انخفاض منذ عام 1999[6].

– **قروض الرهن العقاري:** نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فتهافت المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلا يساوي 300 ألف دولار.

– **توريق الديون:** والتي ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة.

– **استخدام المشتقات المالية:** التي بلغ حجمها على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر جوان 2009، وهي موزعة كالآتي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم)، (689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855

بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى)[7]. أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة قدر من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي أكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي[8].

2- آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي في الدول العربية:

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصادات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية.

الجدول (05): قيمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية للفترة (2002- 2013) مليار دولار

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في PIB (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في PIB (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في PIB (%)
2002	181,9	0,5	27,0	74,8	2,4	11,1	256,8	1,1	38,1
2003	219,2	20,5	29,1	82,4	10,1	11,0	301,5	17,4	40,1
2004	293,5	33,9	32,6	95,9	16,4	10,7	389,4	29,1	43,3
2005	424,7	44,7	38,6	106,7	11,3	9,7	531,4	36,5	48,3
2006	523,3	23,2	40,0	122,3	14,6	9,4	645,6	21,5	49,4
2007	594,9	13,7	39,5	140,5	14,9	9,3	735,3	13,9	48,9
2008	824,5	35,6	43,4	168,6	20,2	8,9	993,3	35,1	52,3
2009	567,6	-38,0	30,2	174,3	-0,2	9,8	711,9	-31,7	40,0
2010	708,4	31,8	34,1	200,2	14,9	9,6	908,6	27,6	43,7
2011	950,0	34,1	39,8	222,5	11,1	9,3	1172,5	29,0	49,1
2012	1045,3	10,0	39,7	242,3	8,9	9,2	1287,6	9,8	48,9
2013	1017,8	-2,6	37,2	252,9	4,4	9,2	1270,7	-1,3	46,5

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2008 بالسنية لسنوات من 2002 إلى 2008، ص56.

- التقرير العربي الموحد لسنة 2013 بالسنية لسنوات من 2009 إلى 2013، ص 76.

قدر إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة لسنة 2008 بحوالي 993,3 مليار دولار مقارنة مع حوالي 735,3مليار سنة 2007، أي انه ارتفع بنسبة 35,1%. ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في عائدات الصناعة الاستخراجية النفطية. وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 2008 لتبلغ 52,3% أي بزياد قدرت بـــ 3,4% عن سنة 2007.

غير أن حجم الناتج المحلي لقطاع الصناعة انخفض في سنة 2009 ليصل إلى 711,9 مليار دولار، غير أنه عاود الارتفاع في السنوات الأربعة الموالية ليصل إلى 1270,7 مليار دولار، مما رفع من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى أعلى نسبة في سنة 2011 والتي قُدِرت بـــ 49,1%.

الشكل (05): تطور القيمة المضافة من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحولية للدول العربية خلال الفترة (2002- 2013) مليار دولار

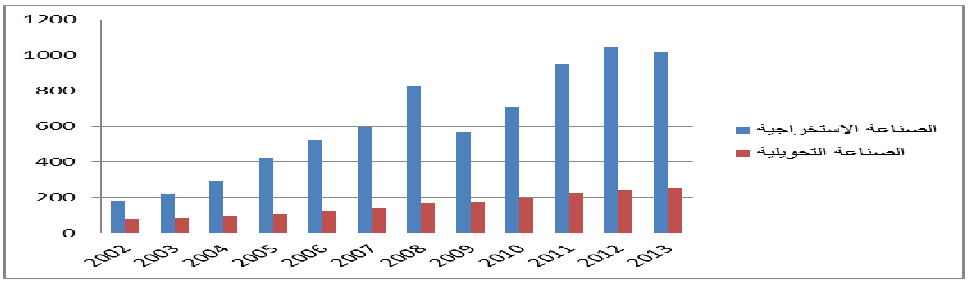

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق.

عرفت القيمة المضافة من الصناعة الاستخراجية نموا معتبرا خلال الفترة (2002- 2013) حيث ارتفعت من 181,9 مليار دولار سنة 2002 إلى 1017,8 سنة 2013، ماعدا الانخفاض المسجل في سنة 2009 الذي بلغ 567,6 مليار دولار وذلك بسب الأزمة المالية العالمية. هذا النمو أدى إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 27% سنة 2002 إلى 37,2% سنة 2013.

أما بالنسبة للقيمة المضافة من الصناعة التحويلية فعرفت نموا متزايد خلال الفترة (2002- 2013) حيث ارتفعت من 74,8 مليار دولار سنة 2002 إلى 252,9 سنة 2013، غير أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بقيت مستقرة في حدود 9%.

الشكل (06): مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحولية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2008

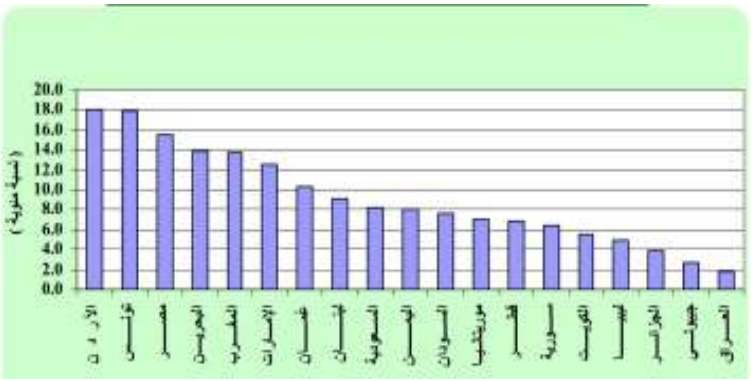

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2008، ص 57.

وتتميز الدول العربية المصدرة للنفط عموما بارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح النسبة بين 74,3% في ليبيا و15,7% في مصر، بينما تتراوح مساهمة الصناعة الاستخراجية في الدول التي تمتلك صناعة استخراجية غير نفطية بين 9,1% في تونس و 1,9% في المغرب.

أماب بالنسبة للصناعة التحويلية في كل من: الإمارات، البحرين، المغرب، مصر، تونس والأردن فتتميز بارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ تتراوح ما بين 12,6% و18% بالمقارنة مع بقية الدول العربية.

الشكل (07): مساهمة القيمة المضافة من الصناعة التحولية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2013

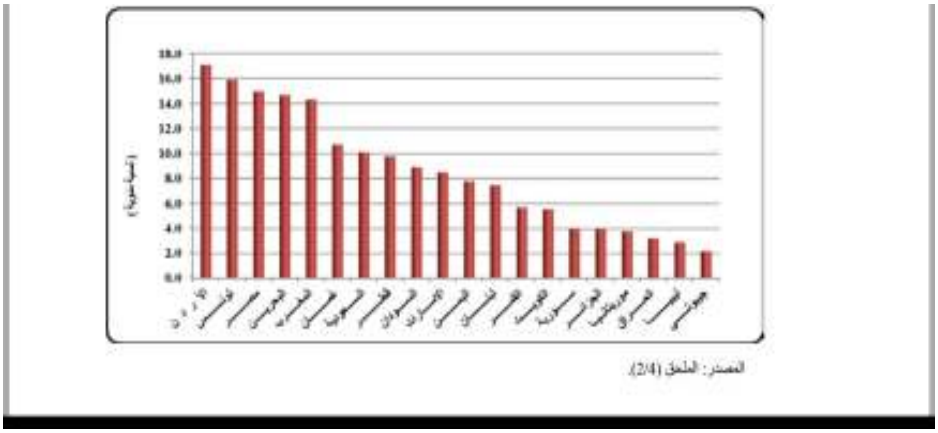

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2013، ص 79.

بالرغم من نمو القيمة بالصناعات التحويلية في البلدان العربية بنحو 9,8% في المتوسط خلا الفترة (2009- 2013) إلّا أن هذا المعدل لايزال متواضعا إذا ما قورن بنظيرها في الدول النامية حديثة التصنيع والذي بلغ حوالي: 19% في تركيا وفيتنام، 18% في سيريلانكا، 21% في سنغافورة، 24% في ماليزيا وإندونيسيا، 31% في كوريا الجنوبية و24% في دول شرق أوروبا.

ومما لاشك فيه ان التباطؤ في نمو الصناعات التحويلية العربية على استمرار تنامي معدلات البطالة في الدول العربية وتدني إنتاجية العاملين في الصناعات التحويلية، وحصتهم من القيمة المضافة الصناعية.

الخاتمة:

بناء على ما سبق يمكن القول إن مستقبل الصناعة في الدول العربية يرتبط بمدى توافر الإمكانات والطاقات الصناعية المتاحة في هذه الدول. لدى لا بد من السعي الى توثيق التنسيق العربي والإقليمي من خلال تنفيذ برامج التعاون وتبادل المعلومات بين المنظمات والهيئات ذات الصلة، وكذلك إقامة مركز عربي لتكنولوجيا الصناعة واتخاذ سياسات عربية كفيلة بمواجهة الإغراق الذي تتعرض له الصناعة العربية من الدول الصناعية.

المقترحات والتوصيات:

- إعادة النظر في أولوية الفروع الصناعية وتعديلها وفقاً لمقتضيات التحديث التكنولوجي ومواصلة العمل على تحديث هيكلة القطاع الصناعي وتطوير المراكز الإنتاجية.
- لا بد من معالجة أسعار الطاقة لتكون تشجيعية للمؤسسات الصناعية وتقديم إعفاءات تصديرية من ضريبة الدخل، ناهيك عن ضرورة ترشيد الكوادر عبر تقديم الدعم الفني والعلمي والإسراع في اتخاذ قرارات تهدف الى تحسين الاستخدام الاقتصادي للمواد الأولية المتاحة محلياً.
- وإنشاء الشبكة العربية للمعلومات الصناعية وتطويرها في ضوء المتغيرات الدولية مع العمل على تشجيع الحاضنات الصناعية بالتعاون بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية.
- ووضع آلية تضمن حقوق المصانع والصناعيين، وكذلك إعطاء قروض ميسرة لتحقيق التطور الإنتاجي للمشاريع الصناعية.
- العمل على اعتماد مشروع دمج الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها على التكامل في ما بينها ضمن حلقات إنتاجية متكاملة وتسهيل إجراءات الرخص الصناعية لإنشاء مصانع على المستوى المطلوب.
- وضع برنامج لصناعات جديدة تخدم الصناعات الأخرى وتقوم على أساس التكامل الصناعي بين الدول العربية.
- وضع برامج تهدف إلى تأمين المواد الأولية المناسبة للصناعات العربية وتأمين اسواقها داخل السوق العربية وخارجها.
- تنسيق برامج التصنيع مع برامج تطوير التكنولوجيا وتطوير القوى البشرية عموما والقوة العاملة خصوصا.

قائمـــــــــة المراجع:

1- Michel Alietta, Anton Brender, la Globalisation Financière - l'aventure obligée, Paris, Edition Economica 1990, P 14, 15.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص ص 50- 51.

3- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 542.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص ص 50- 51.

5- النجار إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 72 – 73.

6- http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283 visité le 08/04/2010 à 18h30.

7- موقع بنك التسويات الدولية، تقرير شهر ديسمبر 2009. متاح على الرابط:
http://www.bis.org/statistics/derstats.htm

8- شابرا، محمد عمر، الأزمة المالية العالمية- هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها، ترجمة رفيق المصري، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي- جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص32.